

كلامه فقال في آخرها **فخرج** لودج العرش الحكيم فسرق منه لودج عظمي
دمته وعلمه أعاده الذبح وله شرح تصدق به بزل الذبح وفيه جصفت الحنة المصنوع
بالفئة هذا كالمه هنا **وقال** في الأجمة في النوع الثاني من أحكامها السماع لودج
الاجمة المفضولة يوم النحر أو بعد العيد بعد بلوغ السنك فلم يفر من جهة حتى فسد لودج
قته اللحم وتصرف بها وكان الودعصم اللحم غاصت بلفظ اليد أو باليد باخذ العصب
وذكر بعدة تسمية في أول النوع الرابع أنه إذا أكل من خبز نان أو غيره من قه اللحم في اللحم
يعظم المنك ويصل بكنه من الشفتين ويحول في وملكه أو من هذا اللحم مثل أو من غيره
فإنه الفول في هذا العصبه مثل فعله بالذبح الطهور في ذلك **وهو الصور** التي
الاوله مفوضه بكونه سرق ويحرم صاع للفقير وبالدخ
الشكر وبالسرقه عرضة العقوبه فان عاد دكان هذا السرور في لودج وان لم يلد
هذا الفرض في اللحم الذبح ليعرفه المستحق وهو بمنزلة الأجره ويقال لها هل اللحم
أحسان أو حنن والاول ظهر وعمل الثاني بضم الحاء في الشكر والاول وعلمه وعلى الأجر
كلمه من جنس الهنك والشكر من جنس الكرم وهو من جنس الأجره أو الفساد
بالشف والاول المصوم على أن الهنك وذلك لأن المصوم عليه كالعذر الذي يرضى
وعدم لا يجوز لك منه واختلاف المخرج بين الساقط ووجه مناسبه لحم الفهم للقصير
والعروض من العصبه الألاف حرمها وفي منسأ الكار من أركانها والواجب أن يكون
قلبه الرضا والرضا بالقيم اضبط لأن منسأ الكار من أركانها والواجب أن يكون
مع بعضه بعضا وانسأ ومسولنا نظرها في ذكر العشرات في ضمير الأجره
الخبر قوله **فخرج** أمه مخدود الالهفه على أنه في صور الساقط في الكرم
في خبره لا كرم المفسر اللوح أو الفقه غيره وما ساقه لسان المدرس في ذلك فان
المفرد الودج ما إذا سرقه سارق بعد الذبح وتدابير فمردون خبر الذبح ومع
صحة الصا لا يرضى في محل في هذا الصنف كونه صدره على هذه الصوره أنه في بعض
الذبح والالفه غيره لأن اجواب مما هو في حصول الفلف بدلسا في ذلك
لست من السالمه فلذلك في صا السبا كرم باقي بعض الاجزاء اعتبار الأجره

واجاب

هذا الخبر
في قوله
فخرج
الاجمة
المفضولة
يوم النحر
أو بعد العيد
بعد بلوغ
السنك
فلم يفر من
جهة حتى
فسد لودج
قته اللحم
وتصرف بها
وذكر بعدة
تسمية في
أول النوع
الرابع أنه
إذا أكل من
خبز نان أو
غيره من قه
اللحم في اللحم
يعظم المنك
ويصل بكنه
من الشفتين
ويحول في
ملكه أو من
هذا اللحم
مثل أو من
غيره فإن
هو الصور
الاوله
مفوضه
بكونه سرق
ويحرم صاع
للفقير
وبالدخ
الشكر
وبالسرقه
عرضة
العقوبه
فان عاد
دكان هذا
السرور في
لودج وان
لم يلد
هذا
الفرض
في اللحم
الذبح
ليعرفه
المستحق
وهو بمنزلة
الأجره
ويقال
لها هل
اللحم
أحسان
أو حنن
والاول
ظهر
وعمل
الثاني
بضم
الحاء
في الشكر
والاول
وعلمه
وعلى
الأجر
كلمه
من جنس
الهنك
والشكر
من جنس
الكرم
وهو من
جنس
الأجره
أو
الفساد
بالشف
والاول
المصوم
على أن
الهنك
وذلك
لأن
المصوم
عليه
كالعذر
الذي
يرضى
وعدم
لا يجوز
لك منه
وختلاف
المخرج
بين
الساقط
ووجه
مناسبه
لحم
الفهم
للقصير
والعروض
من
العصبه
الألاف
حرمها
وفي
منسأ
الكار
من
أركانها
والواجب
أن
يكون
قلبه
الرضا
والرضا
بالقيم
اضبط
لأن
منسأ
الكار
من
أركانها
والواجب
أن
يكون
مع
بعضه
بعضا
وانسأ
مسولنا
نظرها
في
ذكر
العشرات
في
ضمير
الأجره

لا يصلح قوله ساقطه على العارض في محال واحد وقد بناها العرف في قوله الجار والمصدر
قوله ساقطه وهو الودج من اللحم مشلي ومقوم يقال عليه قد خبث اللحم ساقطه أو المشلي
كما المارة بضم الحاء ويخرج الصنفين المشلي والودج من ساقط اللحم وكما المارة بضم
معاصره أو بوجه وجهه المعاصره فالأخرى بالسوم والبيع للفاسد ويخرج منها
في محل السؤال أن ما أتت عن سيقه من جهة العارض فانقلبت الآية الضابط الذي يشتمل
البعده معارها منه إما في المعوميات وإما في المشليات ويخرج منها في المشليات
وعرضه في ذلك العوارض وفيه الفقيه وإنما في الفقيه من العصب والودج **قوله** الذي لا يصلح
مشلي في العصور العصب الذي يودع عباره الرضا أن العارض في المشليات إذا حرم جسد
قطع وهو في الفرقه اعتبار الألام والشكل فانه في الأرض في محل العود والعصبه
والسكر والعائذ والعسل واليه الهرة كالماء كلف حنسه مثل فعله والوصف ويحسب اللحم
الوزن والسلم في خبره ولا ينفرد بالصلوات في أن طبا في المشليات في حقه بعض
لا يخرج عن حقه بعضه ولا في طبا فائضه عن سيقه على أنه لو قيل حكم العصب من العصب
والعصم من العرف وحكم العصب من العرف وتصديق أن المشليات كما قاله في قوله في حرم
سببها وتترك المأمور وهو للعلم والسمات أن عوارضه لست في طعامها
ويصدق به فالفقيه هنا طرقت العرف والسلم الحروفه فلذلك في صا الجار كان لودج
وكذا لو قيل شكري بالعمه طامه ويصدق به **قال** في الهنك **قوله**
إذا أصدر شيئا من اللحم لا يحرم قبل أن يحرقه بوقته لا يحرم أم لا يجوز في غيره
كلام الرفعي في حرمه في الثناب من قول من قبله السلام على ميتة العار من مائة لا يحرم
لوقت ثم أعاد المشلي في آخر هذا الباب في حقه احتضانه ووجه المصعب
الذبح وهو المحرم في الكرم وبه على ذلك المصنف **واجاب**
سعدا في العلم بالمشام مستخرج عن ساقط المصنفين بالعلم بما مستخرج الفول في
رواية لودجته والمهاج أن **قال** في المشليات هذا صنف من اللحم يطوعا
لله سبب توجهه عن جهة الاستحباب والالوة إذا ما انحطرت والمحال
لقول الأمام في المشليات طرقت لادهاها عن الفقيه المشام سوفه المحرم بعض المشليات
واستثنى أن في المشليات هو صنفه طاهر اللفظ ولا وجه لادها وهو الذي لادها
أذكارا